# تمكين المرأة العربية في ظل تحولات الربيع العربي: التحديات والرهانات

# The Arabic woman empowerment under the transformations of the Arab Spring: issues and challenges

**الدكتورة/ جميلة علاق**

**جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3، الجزائر**

rafika_80@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2018/05/28 تاريخ القبول للنشر: 2018/09/03

❖❖❖❖❖❖❖

**ملخّص:**

تمر المنطقة العربية بمرحلة حاسمة تحدد ملامح مستقبل المرأة والنظام العربي السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، ومن الضروري أن تدخل المرأة في صميم النقاش لبناء الصرح الديمقراطي الراهن، الذي لا مناص من أن يتأسس على المساواة والعدالة الاجتماعية، كضمانات لا غنى عنها في إرساء نظام قائم على الاستدامة، يستمد شرعيته ويستفيد من مشاركة المرأة بوصفها قوة من قوى التغيير والتطور.

فالمرأة العربية لم تتصدر المشهد الثوري فقط، بل صنعته وسابقت الرجل في الكثير من الحالات والنماذج، رغم أنها أفاقت فيما بعد على حقيقة أنها ليست شريكا في المكتسبات، فشكلت "معادلة حرجة" في اختبار شعارات الحرية، والعدالة والديمقراطية المكتسبة في دول الربيع، التي يعيش أغلبها الآن على وقع الثورة المضادة.

**الكلمات المفتاحية:** تمكين المرأة، النوع الاجتماعي، تأنيث الفقر، الشأن العام، تحولات الربيع العربي.

***Abstract:***

*The Arab region is going through a crucial phase that defines the future of the Arab woman and the Arab political, economic and social system. For that, it's essential that woman participates in the debate to build the current democratic edifice, which must be based on equality and social justice as the main guaranties to establish a sustainable system deriving its legitimacy and benefits from the participation of women as a force of change and development.*

*Arab woman has not only been at the forefront of the revolutionary scene, but she made it in different cases and models in spite of the fact that she is not a real partner in the gains. So, she formed a "critical equation" in the test of freedoms, slogans, justice and acquired democracy in the Arab spring's countries that know today a real counter-revolution.*

***Key words:*** *woman enabling, gender, feminist poverty, public affairs, arab spring transformations.*

**مقدّمة:**

لعلّ المثال الأكثر سطوعا للعولمة الإيجابية يعكس حركة التحول المجتمعي المعبر عن خروج المرأة من عزلتها التاريخية واتجاهها نحو الحرية، وما نجم عنه من نمو الحركات النسوية التي راحت تنظر لأدوار المرأة وولوجها الفضاء العام، من دخولها عالم الاقتصاد وريادة الأعمال إلى دخول معترك السياسة ودك حصون دوائر القرار، إذ لم يمض زمن طويل منذ كانت المرأة تواجه حواجز هائلة تحول دون حصولها على الفرص التي تحقق لها المساواة مع الرجل.

ووفقا لتقارير أممية فإن سد فجوات عدم المساواة بين الجنسين ضروري للتنمية ورسم السياسات، فمن شأن زيادة المساواة تعزيز الإنتاجية الاقتصادية وتحسين نتائج التنمية للأجيال القادمة، فضلا عما يمكن أن تحققه من زيادة تمثيل المؤسسات والسياسات لمختلف شرائح المجتمع، فعندما تصبح المرأة في وضع أفضل يغدو العالم مكانا أفضل للجميع.

وعلى الرغم من التباين الحاد في أوضاع المرأة في بلداننا العربية اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا، غير أن الظروف الموضوعية التي تحيا في ظلها النساء العربيات تبدو متشابهة من حيث جوانب معاناتها، ومعوقات التطور وسبل مواجهتها، في الوقت الذي خط الربيع العربي بداية نهاية مرحلة انسحاق الشعوب أمام النظم التسلطية، وهي الفورة التي سجلت أكبر حضور نسائي عربي مشهود.

وبناء عليه نطرح الإشكالية التالية:

هل ساهمت موجة التغير السياسي والاجتماعي التي تشهدها البيئة العربية، في تمكين المرأة وولوجها الشأن العام بقوة وفعالية؟

وبهدف البحث والتقصي في متغيرات الدراسة، سنحاول من خلال طرحنا الآتي صياغة الفرضية التالية لتكون محكا للبحث ومنطلقا له:

كلما تساندت القوانين مع موروث ثقافي واجتماعي داعم، كلما أدى ذلك لانبعاث المرأة وتمكينها اقتصاديا، مجتمعيا وسياسيا.

وفي محاولة لتفكيك الإشكالية المطروحة تهدف هذه الورقة البحثية للوقوف بالتحليل والنقاش عند مجموعة من العناصر وفق مقاربة منهجية تفكيكية، من خلال جمع المعطيات تحليلها ثم تفكيكها وإعادة تركيبها من جديد للوصول إلى الفكرة الأكثر وظيفية ومصداقية.

## المبحث الأول

## التمكين مقاربة مفهومية

منذ بداية العقد العالمي للمرأة (1975-1985) حتى مؤتمر بكين منتصف تسعينات القرن الماضي (1996) بدأ الاهتمام العالمي بقضية تنمية المرأة، وتمكينها لأداء أدوارها بفعالية شأنها في ذلك شأن الرجل.

وقد أكد هذا الاهتمام الدولي التفاف الدول والهيئات الدولية والإقليمية حول قضية المرأة ونضالها عبر عقد سلسلة من المؤتمرات والندوات، دعما لميثاق الأمم المتحدة 1945 والإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، اللذين ساويا بين الرجال والنساء في الحقوق، فضلا عن اتفاقية السيداو[1](CEDAW) المتعلقة بإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

غير بعيد عن ذات السياق جاءت الألفية الإنمائية بأهدافها الثمانية (2000-2015)[2]، فكان السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين وإزالة التفاوت وتمكين النساء من أسباب القوة، التحدي الذي رفعته الأمم المتحدة في اجتماع قمة الألفية سبتمبر 2000، حيث وضع قادة العالم سبعة أهداف يصل إليها المجتمع الدولي بحلول عام 2015، بالإضافة إلى جدول الأعمال الطموح الخاص بإزالة كل العراقيل الفكرية والمؤسساتية، التي تمنع المرأة من التمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل واحتلال المراكز السلطوية، وقد أضيف الهدف الثامن في السنة الموالية مباشرة (2001).

ليتبع ذلك إدراج 193 دولة المساواة بين الجنسين كأحد العناصر الأساسية في أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 25 سبتمبر 2015 في خطة تمتد لآفاق 2030، تتوج الاتفاق الدولي لإنشاء عالم قوامه الاستدامة والقدرة على الصمود والعدالة والكرامة والمساواة دون إقصاء ولا تهميش[3].

وقد خرج مصطلح **"تمكين المرأة"** من عباءة هيئة الأمم المتحدة، نحو التداول منذ ستينات إلى سبعينات القرن الماضي، متزامنا مع الحركات الاجتماعية المنادية بالحقوق المدنية والاجتماعية للمواطنين، ليكتسح الأدبيات من قبل المنظمات النسوية تسعينات القرن الماضي، عقب إعلان مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية 1994 والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995، من خلال الدعوة لإزالة العقبات التي تعطل تمكين المرأة في الجانب الاقتصادي، لتتمكن من ممارسة دورها الاقتصادي وتتفاعل مع السياسات الاقتصادية، على ضوء إزالة كافة العقبات المجتمعية النمطية التي تحقر قدرة المرأة والفئات الهشة على الفعل الاقتصادي والسياسي والتنموي والمجتمعي.

وقد ثار جدل كبير في العالمين العربي والإسلامي ضد حقوق المرأة بصفتها ثورة على القيم والعادات والدين، من أن المطلوب عالميا من تمكين المرأة هو إعطاؤها حق السيطرة والتحكم في حياتها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والجنسية بما يتقاطع والترجمة في اللغة الإنجليزية (Empowerment) بما يعني الاستقواء، بعيدا عن (Enabling) وهو التمكين[4].

رغم أن الإسلام مثل ثورة اجتماعية نقلت المرأة نقلة حضارية هائلة، ساوى بين الرجل والمرأة في التكليف، الثواب، العقاب والكرامة الإنسانية – وهذا الأهم– واستخلفهما معا لعمران الكون، كما نهى

القرآن الكريم عن كراهية البنت وتحريم وأدها، ما جعل النساء يضحين نصرة للدعوة الإسلامية منذ مهدها.

من هنا ترى باتليوالا (Batliwala) أن مفهوم تمكين المرأة يمثل مسارا (Process) وهدفا (Target)[5]:

- أما كونه مسارا من خلال تحدي علاقات القوة السائدة والتغيير من حالة عدم التمكين، نحو مزيد من التحكم في الموارد ومصادر القوة التي تعزز المكانة الاقتصادية للمرأة.

- هدفا لتمكينه المرأة من التحرر من التبعية للسلطة الأبوية والبنى التمييزية التي تخوض كل شعوب العالم رجالا ونساء نضالها ضدها.

في حين ذهبت أوكسال وبادن (Oxal and Baden) إلى أن تمكين المرأة يتضمن كيفية إدراك النساء فرديا وجماعيا لأسلوب عمل علاقات القوة، التي تضمن لهم الثقة والقوة التي تتيح لهم تجاوز عدم المساواة النوعية، فالافتراض الأساسي في نظريات النوع بصفة عامة، هو أن الحركة الإنسانية شهدت ظلما شديدا تجاه النساء وهن نصف البشرية، وتفرق تلك التصورات بين فكرة الجنس البيولوجي (sexe)، وفكرة النوع الاجتماعي "الجندر" (gender)، حيث أن الرجل والمرأة يختلفان من حيث الجنس البيولوجي، وهو اختلاف طبيعي، لكن تمايزهما نوعيا هو اختلاف فرضته التركيبة الاجتماعية[6].

بالمحصلة يبدو التمكين حسب كابر (Kabeer) زيادة قدرة الناس على صنع خيارات استراتيجية في حياتهم، في مجال كانت فيه هذه القدرة غير متاحة لهم سابقا[7]، كما أنه عملية مجتمعية تستهدف كافة الفئات المهمشة أو المحرومة لمنحهم حقوقهم وتوفير العدالة الاجتماعية لهم، وتمكين المرأة يعني أن تصير واعية ومدركة، تخط طريقها ومستقبلها بنفسها، ما يعطيها ثقة وامتلاك الأدوات المساعدة في ذلك من علم وعمل، معرفة وأخلاقا.

وللتمكين عدة أوجه أو مؤشرات منها ثلاث رئيسية:

- التمكين الاقتصادي بجعل المرأة شريكا لا غنى عنه في العملية التنموية، ورفع التمييز ضدها في الأجر والفرص الاقتصادية، بعد ارتفاع معدلات الفقر عند النساء بسبب انشغالهم بأعمال لا أجرة عليها كالأمومة ورعاية الأسرة عكس الرجل، ما أدى لما يسميه البعض منهم **ديانا بيرس** "تأنيث/نسوية الفقر"[8].
- فحوى تأنيث الفقر أن معدلاته وحدته لدى النساء أعلى منها لدى الرجال، بما يعني فرصا أقل في التعليم، العمالة وملكية الأصول، ومن شأن زيادة الفقر أن يعمق الفجوات بين الجنسين، فيكفي أن نعرف أن 70% من 1,3 بليون فقير في العالم نساء[9].
- التمكين الاجتماعي على ضوء ممارسة المرأة لكل صلاحياتها وقدراتها، لبناء ثقافة اجتماعية تحد من الهيمنة الذكورية، ففي عصر الحداثة الاجتماعية مازال الرجل يخشى أن تصبح المرأة ندا له.
- التمكين السياسي من خلال تغيير التشريعات والقوانين، التي تتيح الفرصة للمرأة للوصول إلى مراكز صنع القرار ورفع تمثيلها في المجالس المحلية والبرلمانية، على غرار ما يعرف بنظام "الكوتا/الحصص"، إلى احتلال مواقع ولعب أدوار قيادية.

فمن شأن تمكين المرأة كطرف فعال في المجالات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية أن يؤدي إلى تغيير الخيارات المتعلقة بالسياسات، وزيادة تمثيل المؤسسات لشريحة أكبر من النساء.

## المبحث الثاني

## تحديات/عوائق تمكين المرأة العربية واندماجها الكامل في الفضاء العام

يختلف المشهد السياسي من دولة عربية إلى أخرى، كما أنه لكل دولة نظام جندر خاص تتبناه يعكس واقع المرأة وسقف تبني طموحاتها، ورغم كل ذلك توجد قواسم مشتركة بين مجموع المنطقة بشكل عام[10]، في ظل تقاسمها ظروف التغير الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي الصعب الذي تعيشه راهنا منذ فجر ثورة الياسمين التونسية.

يقوم جوهر الأدبيات النسوية (Feminist literature)[11] على دراسة النساء والحركة النسائية، ليس بوصفها موضوعا من موضوعات المعرفة، لكن بوصفها ذاتا قادرة على المعرفة، فهي حركة متعددة الجوانب من الناحية الثقافية والتاريخية، حظيت أهدافها بتأييد واسع في شتى أنحاء العالم[12]، قدمت سواء في مرحلتها الأولى، أوائل القرن العشرين، أوفي مرحلتها الثانية بداية من عقد الستينات، نقدا مدمرا للنظام السياسي القائم على حرمان النساء من المساواة الاقتصادية والقانونية، التعليمية والسياسية في الشأن العام، كما انتقدت أن تبقى اللامساواة دون معالجة محليا أو إيديولوجيا أو اجتماعيا، مقابل الركون لمنح المرأة مجرد مساواة عامة في حقها في التصويت الانتخابي، أوفي الوظائف العليا[13].

لا يمكن الإقرار أن ثقافة التميز ضد المرأة عربية أو عالم ثالثية، بل تتسم بطابع عالمي تمتد لتاريخ طويل وتنغرس في صلب العمليات الاقتصادية، السياسية والثقافية، التي رغم التقدم الحاصل في افتكاك الحقوق والاعتراف السياسي والقانوني، لكن واقعها ما تزال تتجاذبه طابوهات الأعراف والتقاليد، قيود الدين والقانون وواقع الممارسة الاجتماعية الهزيلة.

فالثقافة لا تعيش في فراغ، إنما في سياق تاريخي واجتماعي تحدد تراتبية القيم المؤثرة فيها، والتوجهات العامة والأفكار التي تحرك المجتمع، فتصبح ملهما للسياسات الرسمية من جهة، ومصدرا لنيل الشرعية في النظم الاجتماعية من جهة أخرى[14].

والمجتمعات العربية ما تزال مجتمعات تمييزية ضد المرأة بامتياز، ويتجلى ذلك في مختلف السياقات المجتمعية، ما يتطلب جهدا دؤوبا للنهوض بواقعها والوصول إلى المكانة التي تليق بها كإنسان كامل المؤهلات ومواطن كامل الحقوق والواجبات، حيث لا يمكن فصل نضال المرأة لنيل حقوقها عن الظروف السياسية التي تقع الدول العربية تحت تأثيرها، والتي تعتبر من أهم التحديات التي تواجه حركة تحررها.

### المطلب الأول: السياق التاريخي

مع أن التاريخ العربي الحديث والمعاصر قد خلق صورة ذكورية للبطل في مكافحة الاستعمار الفرنسي والبريطاني والإيطالي، والتصدي للحركة الصهيونية المتنامية في ظل التواطؤ الدولي المعلن، فإن ذلك لم ولن يمح بطولات جميلة بوحيرد وشقيقاتها العربيات من الخليج إلى المحيط، إذ كن على موعد مع

التاريخ فناضلن جنبا إلى جنب مع أشقائهن الرجال، وإن كان هذا المخلوق (المرأة) ضعيفا جسديا لكنه مفعم بالقوة الروحية والوطنية، مثلت لعقود قلعة للصمود والمقاومة، خزانا للوطنية والشجاعة الثورية.

وإن كان بالإمكان تغيير القوانين فليس من السهل تغيير الموروث، الذي كرس ولا زال النظر للمرأة كمواطن "درجة ثانية"، بما يعكس بشكل واضح حالة التبعية والانقياد التي تعانيها النساء العربيات، وهو ما عبر عنه فريدريك هيغل (Hegel) بالقول: "إن حقيقة أن يستمر التعامل مع النساء كملكية خاصة للرجال، قد يؤدي جدليا إلى حصولهن على حقوقهن المدنية والقانونية والسياسية الكاملة في المستقبل"[15]، مع العلم أن نضال المرأة اقتصر حتى الآن على افتكاك حقي الانتخاب والترشح.

وتمثل نظرة المرأة لنفسها ونظرة المجتمع إليها أبرز المحددات لواقع المرأة اليوم، يتعلق الأمر بالإرث التاريخي الذي صنفها منذ قرون في مرتبة إنسانية أدنى من الرجل وحتى ملكية تابعة له، يتصرف بها كيف ما شاء ما طبع استسلام المرأة لهذا الواقع وتكريسه، وهذا ما دفع البعض للقول أن المرأة عدوة نفسها نتاجا للموروث التاريخي الذي نجح في إقناعها أن أدوارها لا تتعدى حدود قلعتها الأسرية.

لذلك منذ انبثاق الحركات النسوية اتجهت للتركيز على العمل التطوعي والنشاط الخيري، ما استثنى المرأة من أي دور له أهمية تاريخية، من ناحية أخرى قد نفهم تغييب دور المرأة التاريخي في مراحل سابقة وتخفيض مواطنتها بنوع من الإيجابية، إذ يعطيها ذلك شهادة براءة من القرارات السياسية التي ساقت لحقبة من الفشل والانكسارات على كل المستويات.

**المطلب الثاني: السياق الاجتماعي**

علينا الإقرار أن وضعية المرأة في المجتمعات العربية ما زالت تتميز بالكثير من السلبية والصور النمطية التي لا تنظر لها إلا من منطق كونها قاصرا، ما يفرض أعباء مضاعفة على النخب الثقافية والسياسية من أجل قطع الطريق أمام القوى التي تتبنى هذه الأفكار الهادمة لوحدوية المجتمعات.

ويؤكد في هذا الإطار الباحث **هشام شرابي** أن تحرير المرأة جزء أساسي من إعادة تشكيل كافة الأطر والهياكل الاجتماعية، وبالتالي من عملية تحرير الرجل والمجتمع بأسره، فالأسرة العربية ما تزال المكان الأول والأساسي لتبني إعادة إنتاج وممارسة أنواع متعددة من القمع في دورات متتالية[16]، بما يترجم سطوة السلطة الأبوية في المجتمعات العربية.

فلا غرو إن بدا الفرد العربي نفسه متناقضا ومزدوج المعايير، فهو إن رفض السلطة التي تمارس ضده قمعا متسلسلا، فهو في الوقت ذاته يعفي نفسه من الإحساس بالمسؤولية اتجاه الاضطهاد الذي تتعرض له المرأة، ما غيب لديه نقد الذات وتقويمها، ما أبقى وضع المرأة رهن الفجوة الكبيرة بين تشريعات تنصفها – في أحسن الحالات– وموروث يحول دون تطبيقها على أرض الواقع.

ومن أكثر المظاهر عنصرية اتجاه المرأة سطوة سلطان العادات والتقاليد، التي حولت الأسرة إلى أداة قمع بدل أن تكون حاضنة إنسانية دافئة، كما في حالات حرمانها من نصيبها في الإرث، أو تزويجها دون موافقتها، وتشير إحصائيات العام 2015[17] إلى أن امرأة من كل ثلاث نساء معرضة للعنف، وأربع من كل خمس معرضات لجريمة الإتجار بالبشر، ما يعطي أبلغ العبر لدول لازالت في القرن الواحد والعشرين لا

تتوفر على قانون يحمي المرأة ضد العنف الأسري، وهي ست دول قاريا (مصر، بوركينافاسو، مالي، النيجر، ساحل العاج وليسوتو).

وفي ظل ارتفاع معدلات الأمية نتيجة الموروث الثقافي الذي لا يرى ضرورة في تعليم الإناث، تبلغ نسبة الأمية بين النساء العربيات أرقاما مرعبة، أصبح في ظلها من المسلمات أن التعليم ليس عملية اجتماعية منفصلة عن باقي بنى المجتمع[18]، فالعالم العربي كان ولازال يعاني التأخر الشديد في نظمه التعليمية والعلمية، وافتقاره لمؤسسات البحث العلمي التي ساهمت في تخلفه عن اللحاق بتقنيات وأبحاث الاتصالات والثورة المعلوماتية التي تلخص مشهد التغير الراهن.

**المطلب الثالث: السياق الاقتصادي**

شهد العقدين الأخيرين من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي أدنى معدلات نمو اقتصادي في المنطقة العربية بالمقارنة مع باقي دول العالم، حيث شهدت أكبر تراجع في مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمع، في مقدمتها تلك المتعلقة بالمساواة والعدالة والضمانات الاجتماعية، باستثناء الدول القليلة التي تتمتع بوفرة من الرّيع مثل الدول الخليجية، ونؤكد هنا على أن محدودية حصول النساء على الموارد يحد من اندفاعهن لولوج الفضاء العام الاقتصادي، السياسي أو الاجتماعي وشغل حيز فيه.

وتعتبر منطقتنا من البيئات النادرة التي تتراجع فيها جهود محاربة الفقر والتهميش بدل أن تتقدم، بالرغم مما توفره (البيئة) من موارد كبيرة واستثنائية.

فالبعد الاقتصادي هو مؤشر أساسي لمساواة أفراد المجتمع من خلال إتاحة نفس الفرص الاقتصادية سواء للمرأة أو الرجل، بما يعني الاندماج في السوق والمساهمة في الانتاجية التي تعود بالنفع على المجتمع ككل، بينما تبعيتها الاقتصادية تحرمها الاستقلالية وتعرقل قدرتها على مواجهة أعبائها الشخصية، كما من شأن إزالة الحواجز التي تحول دون عمل النساء في قطاعات أو وظائف معينة أن تؤدي إلى زيادة الناتج الاقتصادي، عن طريق رفع نسبة المشاركة في القوة العاملة وذلك بتحسين توجيه مهارات المرأة ومواهبها[19]، التي قد تكون في الكثير من الحالات غير مدركة أو مستوعبة لطاقاتها وقدراتها بفعل الشك الذي نجحت البيئة المحيطة في بثه فيها.

ورغم حضور المرأة العربية القوي في بعض القطاعات الاقتصادية مثل التعليم، القضاء والصحة لكن ذلك لم يترجم إلى مراكز قيادية في مواقع اتخاذ القرار، بل أن استقلالها الاقتصادي لم يكن ذا أثر في استقلالها الاجتماعي أو القانوني أو السياسي[20].

ففي نشرة للديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر، أكدت أن مشاركة المرأة الجزائرية في القوة العاملة هي الأدنى في العالم لا تتعدى 17%، مقارنة بالمعدل العربي 24%، كما أن تواجدها الأساسي في عالم الشغل يبقى ضمن الإدارات العمومية 62%، وبتمركز في قطاعات التربية والتعليم والصحة 76% في المستويات القاعدية دون القيادية، كما تقتصر مشاركتها على المناطق الحضرية 78% دون الأرياف، بينما ريادتها للأعمال لا تتعدى 12% بمشاريع إنتاجية بسيطة مع تسجيل معدلات فشل عالية.

في ذات الوقت تشير تقديرات إلى أن زيادة مشاركة المرأة في المجهودات التنموية للدول العربية، سوف يحسن نصيب الفرد فيها بأكثر من 25% من إجمالي الناتج المحلي[21].

أما على الصعيد العالمي فرغم كونها (فئة النساء) تمثل نصف سكان المعمورة إلا أنها لا تحظى سوى بـ 10% من مجموع المداخيل العالمية، وتمتلك حدود 1% من الملكية العامة، في حين تشكل 80% من اللاجئين، أي ما يعادل حوالي 27 مليون امرأة لاجئة على المستوى الكوني[22].

## المبحث الثالث

## واقع المرأة العربية: إصلاحات هزيلة بلمسة ديكورية

مثل العقد الثامن من القرن الماضي عصر انطلاق المرأة العربية، على ضوء الطفرة الحاصلة في تنامي الجمعيات التي تعنى بوضعها في مختلف الدول العربية، حيث تزعزعت منظومة القيم العربية المتعلقة بموقع المرأة ومكانتها، واتجاه النساء بالمجمل للتكيف مع العادات والتقاليد المحافظة (كارتداء الحجاب، تجنب الاختلاط في الأماكن العامة،...) استجابة لخصوصية المجتمعات العربية ذات المرجعية الإسلامية المحافظة.

ففي اتجاه الإصلاح ومحاولة الرد على الضغوط الخارجية اتجهت الكثير من النظم التسلطية العربية (قبل الربيع العربي) إلى إبراز اهتمامها بالمرأة، لإضفاء صورة الحداثة والتقدمية على سياساتها والتغطية على رفضها الذهاب قدما بسياسات الإصلاح السياسية[23]، نجحت معها العديد من الجمعيات النسوية خاصة في بلدان المغرب العربي في انتزاع هامش كبير من الاستقلالية تجاه السلطات السياسية، مثل جمعية النساء الديمقراطيات (ATFD)، وجمعية النساء التونسيات للبحث والتنمية (AFTURD) في **تونس** التي تأسست سبعينات القرن الماضي[24]، فبلغت نسبة هذه الجمعيات في **اليمن** 45%، 42% في **فلسطين** و18% في **مصر**، توجت فيما بعد منظمة المرأة العربية عام 2001 بإشراف جامعة الدول العربية[25].

أما على صعيد الحقوق السياسية للمرأة، فلم تسفر الإصلاحات في شتى الأقطار العربية إلا بفوز امرأة وحيدة عن طريق الانتخاب مطلع عام 2003 في دولة قطر وهي أول حالة خليجيا، ثم توالت الإصلاحات بتعديل قانون الانتخابات في دولة الكويت، الذي منح المرأة حقا الترشح والتصويت، وفي البحرين بمرسوم ملكي لم تسفر الانتخابات حينها عن فوز أية امرأة، فاتجهت المؤسسة الملكية للاكتفاء بتعيينهن.

وتعد سلطنة عمان أول دولة تعطي المرأة هذه الحقوق منتصف تسعينيات القرن الماضي، رغم أنه اقتصر على فئة معينة من النساء اللائي يحظين بثقة السلطان قابوس[26]، بينما الإمارات العربية المتحدة وبرغم مستوى الحرية والمساواة التي تتمتع بها المرأة، يبقى نفاذها للمواقع الحكومية رهن إرادة صانعي القرار، وبالتالي بدا حينها العمل بتقنية التعيينات الطريقة الأفضل ولو مؤقتا للتغلب على العوائق الاجتماعية التي تحول دون دور نشط للمرأة، فحتى لو رشحت نفسها ليس هناك من يمنحها صوته وبالتالي ثقته.

في الوقت الذي يأتي اليمن في ذيل الترتيب عربيا من حيث نسبة التحاق الفتيات بالمدارس والقوانين التمييزية، التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة العامة، علاوة على غياب أي قانون يؤسس لنظام حصص لتمثيل المرأة في مختلف المجالس[27].

وعليه فإن تمثيل المرأة العربية بقي حبيس القرارات والمراسيم التنفيذية، إذ رغم دعم النخب الحاكمة لحقوقها السياسية يستحوذ شعور اجتماعي قوي ضد تمكينها في الحياة السياسية، ونفاذها إلى دوائر صناعة القرار في مجتمعاتها، وتمثل المرأة في المملكة العربية السعودية الأقل حظا نظير مثيلاتها الخليجية في الحظوة بحقوقها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

ومن نافلة القول أن غالبية النظم العربية تبنت الإصلاح السياسي مقابل المساومة على البقاء في الحكم انعكاسا لعدة عوامل:

- عملية الإحلال التي شهدها هرم السلطة عربيا، يتيح ترك السلطة للأبناء أو الشركاء.
- تراجع الإيديولوجية القومية العربية التي وضعت قضية الوحدة فوق كل اعتبار.
- تصاعد نفوذ القوى الاجتماعية في المجتمع، والتي باتت تنادي أكثر من أي وقت مضى بالإصلاح والحراك الشعبي، الذي تشهده البيئة العربية ضمن ما بات يعرف بموجة الربيع العربي خير دليل على ذلك.

وعليه تبنت هذه النخب استراتيجية الانفتاح التكتيكي أو المحدود، كمحاولة للتكيف مع الضغوط الداخلية والخارجية، من خلال تقديم بعض التنازلات الشكلية التي لم تغير من جوهر السلطة التسلطية شيئا أما قضية المرأة المصيرية فتبقى معلقة إلى أجل غير مسمى.

توجت الجزائر هذه القناعة مع تعديل نوفمبر 2008، الذي مس الدستور الجزائري في نص المادة 31 مكرر: "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة"[28] وطنية (المجلس الشعبي الوطني) كانت أو محلية (المجالس البلدية والولائية).

وتطبيقا لأحكام المادة 31 مكرر صدر قانون عضوي رقم 12-03 في 12 جانفي 2012، يحدد كيفيات توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة وفق ما يسمى بنظام الحصص "الكوطا"[29]، افتكت نتاجا لها في تشريعيات 10 ماي 2012، 146 مقعد من أصل حوالي 462 بتمثيل بلغ 31%.

وبشكل عام لا تعكس معدلات تقلد المرأة المناصب الرسمية من وزارة أو نيابة أو عضوية مجالس محلية مشاركة فعلية لها في هندسة القرارات السياسية، فهي تبقى شكلية تغذيها الاعتبارات السياسية والاجتماعية، أكثر مما تعكس حقيقة اجتماعية، مع العلم أن الحركة النسوية قد تكون النموذج الوحيد الناجح للمجتمع المدني العربي، في ظل بقاء التنظيمات الحقوقية والفكرية هشة وضعيفة بعيدا عن الالتفاف الجماهيري الواسع.

فتمكين المرأة أصبح مثله مثل التظاهر باحترام حقوق الإنسان جزءا من برنامج التكيف مع العولمة الثقافية، وهو ما يشير إلى هشاشة هذه المكاسب النسوية وطابعها السطحي و الديكوري، ويبرر غياب المرأة النسبي عن الساحة السياسية، تواجدها في بيئة محكومة ببنية قبلية محافظة وأبوية، فليس من قبيل

الصدفة أن تكون نسبة مشاركة النساء في المناصب القيادية هي الأعلى داخل البلدان التي تخضع للنظم الأكثر سطوة تسلطية بين النظم العربية.

## المبحث الرابع

## تمكين المرأة العربية في ظل التغير الاجتماعي والسياسي الراهن

شكل الربيع العربي أكبر مفاجأة استراتيجية للمراقبين المحليين والدوليين، خطت معه نهاية أو وشك نهاية مرحلة انسحاق الشعوب أمام الأنظمة الحاكمة منذ فجر الثورة التونسية مطلع العام 2011، التي أطلقت شرارة هذا الحراك في شكل احتجاجات اجتماعية، سرعان ما تحولت إلى ثورة سياسية رفعت شعار "يسقط النظام"، و منادية بالقضاء على الفساد وإنهاء اللاعدالة في توزيع الثروة[30].

ومن المرجح أن تغير الكثير من ملامح الحياة السياسية ونوعية العلاقات القائمة بين الحاكم والمحكوم، بما يشعر المواطنين بإنسانيتهم أكثر، ومع أن الربيع العربي انتقل من موجة رابعة للديمقراطية، غير أنه واقعيا انتقل من حركة فجرت ثورة إلى لا يقينية سياسية مشوبة بعدم الاستقرار[31]، ومن صدقية القول أن الربيع لم يستهدف المرأة بالأساس وبالتالي لم يكن انتفاضة من أجل "حقوق المرأة"، بل كان ولا يزال من أجل الدفاع عن حقوق الجميع، من أجل الحرية، الديمقراطية والكرامة الإنسانية ومن أجل إيجاد مناخ سياسي صحي تنافسي يشمل جميع المكونات.

وسنحاول فيما يلي الوقوف على شكل ومستوى اسهام المرأة وقيادة حراك العرب ضد النظم التسلطية التي عمرت ردحا من الزمن، ثم استقراء مشهد ما بعد الربيع الذي تحول إلى خريف للمرأة خال من أي من المكتسبات.

### المطلب الأول: المساهمة النسوية في حراك الثورات العربية

فككت الحركات الثورية التي داهمت المجتمعات العربية ولا سيما العنيفة منها، البنى المجتمعية التي كانت قائمة وخلقت بنى جديدة تستوعب الحالة العامة، ينبثق عنها مؤسسات مهمتها ترشيد الفوضى الاجتماعية والنهوض بالمجتمع المتشظي.

وبما أن ثورات الربيع العربي جاءت كرد فعل طبيعي ضمن حركة التاريخ الإنساني على التهميش والقمع والظلم، فمن الطبيعي أن تكون المرأة من السباقين للانخراط في هذه الثورات بل وريادة بعضها لما تعانيه من تهميش مركب من قبل السلطة الاستبدادية والنظام الاجتماعي[32]، حيث سجل الربيع العربي أكبر حضور نسوي مشهود، بينت بعض المسوح أن 30% من المتظاهرين في الثورة المصرية هن نساء[33]، وقد كان لذلك تأثيره على تشجيع واستدامة الحركات الاحتجاجية للتمسك بالمطالب وعدم التراجع إلى الوراء في ظل قمع النظام ومساومته.

ورغم حضورها الباهت في وسائل الإعلام مقابل علو الصوت الذكوري، إذ ناضلت على الصعيد الجماعي وحتى الفردي[34] في إيقاد الشرارة الأولى للثورات التونسية، المصرية، اليمنية، الليبية والسورية.

وفي ذلك تقول روز ماري ويفس الناطقة باسم الحكومة البريطانية في منطقة الشرق الأوسط: "كم أذهلني هذا الربيع وكم أذهلتني نساء الربيع العربي..."[35]، فالمرأة العربية لم تتصدر المشهد الثوري فقط، بل

صنعته وسابقت الرجل فيه، رغم أنها أفاقت فيما بعد على حقيقة أنها ليست شريكا في المكتسبات، وهي التي كانت كذلك في البذل والتضحية، وبالتالي شكلت "معادلة حرجة" في اختبار شعارات الحرية، العدالة والديمقراطية المكتسبة بعد ثورات الربيع.

فالديمقراطية التي ينادي بها أي نظام سياسي لا تقاس من خلال عدد الأحزاب التي أجيز لها أن تمارس العمل السياسي، إنما من خلال التداول السلمي والفعلي للسلطة وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة، حيث تتاح المشاركة الشعبية وتكافؤ الفرص لكافة المواطنين دون تمييز، وبإمكان الإسهام في الحياة العامة أن يولد الأمن والاستقرار في المجتمع[36].

كما أن ذات الديمقراطية كفلسفة للحكم تقوم على منطق جامع بين بناء دولة الحق والقانون وتعزيز المشاركة السياسية للمواطن، من منطلق مركزية مبدأ المواطنة، مع الحاجة الملحة لجعل حقوق الإنسان الشعاع المحدد لمشروعية النظام السياسي، بخلق الشروط الكفيلة بإنتاج أكبر قدر ممكن من الانتفاع بالقيم الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، مما يدعم في نهاية المطاف احتمالات الرفاه ويعزز الأمن والاستقرار.

وقد أعطت شبكات التواصل الاجتماعي المرأة شكلا جديدا من الريادة هددت الهوة الجندرية[37]، وإن لم تحرك هذه الشبكات الربيع لكنها يسرت طريق الثورات وعجلت بها، ما أكسبها زخما من التعاطف داخليا وخارجيا.

فمجالس المدن والمقاطعات، شبكات الفضاء الإلكتروني وروابط الأصدقاء متعددي الجنسيات، المؤتمرات والمعسكرات الشبابية العالمية، صارت أكثر أهمية من الحركات العمالية والأحزاب السياسية، وبذا أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي الظاهرة الإعلامية الأبرز، التي أنهت عصر احتكار الصناعة الإعلامية إلى مدى أوسع وأكثر شمولية، كما منحت مستخدميها تحديدا الشباب والمرأة فرصة كبرى للتأثير والانتقال عبر الحدود بقدرة تأثيرية وتفاعلية هائلة.

وحسب صادق جواد سليمان أن: "العالم بأسره أفاق على حقيقة أن في تحجيم وضع المرأة تحجيم لوضع المجتمع، وأن في تفويت الاستفادة القصوى من المواهب والقدرات النسوية تفويت للاستفادة القصوى من المواهب والقدرات المختزنة في الرصيد الوطني، كما أن تخلف المرأة في أيما مجتمع سرعان ما ينقلب إلى تخلف المجتمع ككل".

ورغم أن الشعارات التي رفعتها الثورات العربية كانت تدور حول الحرية، المساواة وتعزيز المواطنة، فإن ملامح ارتداد الوضع ضد المرأة سرعان ما لاحت في الأفق، بعد انهيار أنظمة الاستبداد ودخول المجتمعات مرحلة شك ما بعد الثورة، ففي مصر ساق ذلك للتحرش ضدها وتمثيل لا يتجاوز 2% في المجالس النيابية، وهي فعلا نسبة صادمة لبلد كان يقدم نفسه متصدرا عربيا في تمكين المرأة سياسيا على الأقل، مقابل تصدر اليمن شرق أوسطيا وعربيا من حيث القوانين والأعراف التمييزية التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة العامة.

وللإشارة فإن الثورة اليمنية عكس مثيلاتها لم ترفع شعارات تحرر المرأة ونيل حقوقها بقدر التزامها بمكافحة الفساد والانفتاح الديمقراطي.

**المطلب الثاني: حراك سياسي دون تحرر مجتمعي**

كان من أهم مفارقات الحراك الثوري الذي خرجت فيه المرأة للمساهمة في صناعة التغيير المجتمعي، نحو مزيد من التحرر السياسي والمجتمعي، أن أجابتها الثورة الناجزة بالتزام أسوار المنزل، وهي دعوة صريحة لإقصاء المرأة من الشأن العام وانزوائها في إدارة العلاقات الخاصة ضيقة النطاق الأسرية والعائلية.

فالملاحظ أن قضية المساواة القانونية بين الرجل والمرأة غير مطروحة بشكل جدي من طرف القوى المهيمنة التي أتت بها الثورة، ربما يتطلب ذلك مزيدا من الوقت، والسؤال الأغرب إلى متى نبقى راهنين حاضرنا ومستقبلنا بالمجهول؟

وتشير الأدبيات إلى أن النظر لما تحقق من تغير اجتماعي وسياسي نتاجا للحراك العربي يقف عند علامتين فارقتين[38]:

1- تتمثل الأولى في لحظة الثورة لما توحدت كل القوى المجتمعية بما فيها النساء ضد التسلط والاستبداد، وما شابها من عنف اجتماعي.

2- بينما الثانية هي بناء واقع ما بعد الثورة التي كانت سياسية صرفة، يديرها من احتكروا الظهور في الاعلام والفضاء العمومي دون النساء.

لا غرو أن الربيع العربي عصف بإنجازات المرأة لعقود خلت في جيران الجزائر الشرقيين (تونس، ليبيا ومصر):

فرغم مساواة حظوظ النساء والرجال في القوائم الانتخابية في **تونس**، لكن ليس هناك ما يجبر الأحزاب على تصدير النساء قوائمها، ما لم يغير في تمثيلهن القدر الكثير بحوالي 27% في المجلس التأسيسي 2012، ورغم تجاوزها للمتوسط العالمي 19%، لكن أقل مما كان عليه الأمر في مجلس نواب نظام بن علي السابق التي بلغت 28%[39].

ليبيا التي لم يعط القانون الانتخابي لعام 2012 أية حصة لتمثيل المرأة في البرلمان الجديد، وأول مجلس انتقالي ضم امرأة وحيدة من أصل 13 عضو في الوقت الذي لم تشغل سوى أربعة نساء مناصب وزارية طوال فترة حكم القذافي.

بينما يسود الاعتقاد في مصر أن حقوق المرأة من أدوات نظام مبارك البائد، الذي سبق وأسس المجلس القومي للمرأة مطلع الألفية الثالثة برئاسة سوزان مبارك، ليطالب الجميع بعدها بحله.

وتؤكد رئيسة المرصد المصري لحقوق المرأة نهاد أبو القمصان أنه قد "دأبت بعض الجماعات على مهاجمة قوانين الأسرة الحالية منذ قيام الثورة، إنهم يحاولون إعادتنا إلى نقطة البداية، والآن بدلا من أن نتقدم بمزيد من الإصلاحات، نجد أنفسنا ندافع عما لدينا فحسب"[40]، فأي خطوة للأمام تبعتها عشرات الخطوات للوراء.

يقودنا هذا لنتيجة مهمة تعكس تراجع مسألة المرأة وتهديد بعض مكاسبها التي قد تكون تحققت في ظل النظام التسلطي، فاختزال الحرية باعتبارها نظاما سياسيا تسلطيا وليس تحررا مجتمعيا كاملا، أفقد قضية المرأة العربية زخمها، إذ الثورة لم تؤد لمراجعة المجتمع لنفسه الذي لم يكن قادرا على تحدي نفسه في الوقت الذي نجح في تحدي تسلطية راسخة عمرت ردحا من الزمن.

وبذلك كانت ما تسمى بقضية المرأة في مجتمعاتنا ليست قضية دينية، في الوقت الذي يحاول أعداء الدين الإقناع بأنها كذلك، بل اجتماعية بالأساس، من خلال سعي المجتمع لإعادة إنتاج نفسه وتوازناته التقليدية من خلال إضفاء صبغة دينية على المحافظية الاجتماعية التقليدية.

## المبحث الخامس

## سقف طموحات المرأة العربية في ظل القوانين والثقافة المجتمعية السائدة

تمر المنطقة والمرأة العربية بمرحلة حاسمة تحدد فيها ملامح المستقبل، ومن الضروري أن تدخل المرأة في صميم النقاش لبناء الصرح الديمقراطي الراهن، الذي ينبغي أن يتأسس على المساواة والعدالة الاجتماعية كضمانات لا غنى عنها في إرساء نظام ديمقراطي قائم على الاستدامة يستفيد من مشاركة المرأة بوصفها قوة من قوى التغيير والتطور.

فالمرأة وبباعث من وعيها الذاتي أفاقت على حقيقة أن ما يعني الرجل يعنيها، فلا يوجد شأن حياتي إلّا ويتشاركان الاهتمام به، إن مشاركتها الفعالة وإدماج منظورها في جميع مستويات صنع القرار[41]، قد ينعكس على مردودية خدمة القضايا الكبرى: وقف الحروب، حماية البيئة والقضاء على الفقر، إذ في تمكين المرأة السبيل الأنجع لتحقيقها.

وبالتالي بات تحقيق أهداف انعتاق وارتقاء ونمو المرأة وإدماجها في مسلسل التنمية، إسهاما في بناء الأمن عبر العالم، وكلها حوافز لما تسميه حنا أرندت (Hanna Arendt) الحق في اكتساب الحقوق، كما هو الحال عند الرجل، كما يؤكده مبدأ "للمرأة نفس الحقوق كما للرجل"[42]، حيث الحقوق الإنسانية عالمية ومتكاملة لا تقبل التجزئة، لا يمكن أن يتمتع بها البعض على حساب آخرين، بالمحصلة حقوق المرأة من حقوق الإنسان، فالحضارة الإنسانية بلغت حدا من التطور بحيث جعلت المقياس لتطور أي مجتمع حصول كل فرد فيه على حقوقه الأساسية والمواطنية.

وتُظهر بحوث حديثة أن مشاركة المرأة في الاقتصاد بنسبة تماثل نسبة مشاركة الرجل تزيد الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2025 بمقدار 28 تريليون دولار أي بمعدل تحسن يبلغ 26%، وعندما يتحدث المال لا بد من إصغاء الجميع[43].

انتهى الأمر بالنساء أن يصبحن عميلات ضد أنفسهن ومتعاونات في عملية القمع والاضطهاد الممارسة ضدهن[44]، إن هذا الإدراك السلبي للمرأة قد يعرضها للكثير من الضغوط التي تتسبب في هدر طاقاتها وإعاقة قيامها بالدور الاجتماعي المنوط بها في ظل كل المتغيرات.

فقد استطاعت الإيرانية المسلمة مريم ميرزقاني أن تكون أول امرأة في العالم تحصد أكبر جائزة عالمية في الرياضيات تضاهي نوبل[45]، لتبدد الشكوك حول القدرات الذهنية والعقلية للمرأة، وفي سياق

متصل حاولت الكثير من الدول العربية ممارسة تمييز إيجابي لصالح المرأة، من أجل دفع الأحزاب مثلا لضمان أكبر نسبة ممكنة من تمثيلها البرلماني في الهيئات المنتخبة، وتعد الجزائر على هذا الصعيد التجربة الأكثر ريادة.

وإدراكا منه لضرورة الاستثمار في طاقات المرأة يتجه العالم للتسويق لتصور جديد في إدارة وحل الصراعات يقوم على الدور الوقائي الذي يمكن أن تلعبه المرأة، هذه الأخيرة إذا كانت تمثل نصف البشرية فهي قادرة على التأثير في نصفه الآخر، هي صرخة إذن لإعطاء المزيد من الفرص السياسية للمرأة كفاعل سياسي ولم لا كمنبع للتنظير بالشكل الذي يعزز فرص حل النزاعات وتفادي الحروب، إذ هناك شبه إجماع على أن التصورات النسائية أكثر اعتناقا للمقاربات البناءة السلمية.

وقبل ذلك كانت الأمم المتحدة سباقة في استصدار سبع قرارات دولية تنبذ الآثار غير المرغوبة للصراعات الدولية، المستهدف الأساسي منها كان المرأة دون الرجل أو العسكريين، بل أكثر من ذلك تبنت قرارا يدعم دور وتوجه المرأة في زرع ثقافة السلام وتبني المقاربات الوقائية ضد الصراعات، وهذا بحكم ما تتمتع به من قدرات للتفاهم مع الآخر، تقريب وجهات النظر وميلها بطبعها للمقاربات السلمية.

ومن جملة تلك القرارات الأممية[46]:

- قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، القرار رقم 1820 (2008)، القرار رقم 1888 (2009)، القرار رقم 1889 (2009)، القرار رقم 1960 (2010)، القرار رقم 2106 (2013).

مجموع هذه القرارات تحاول تسليط الضوء على دور النساء في مسار الوساطة الوقائية وفي دعم جهود التلاحم الاجتماعي، فانخراط النساء في مسار السلم خاصة في مجال الوساطة، يمثل قوة أخرى على الصعيد العالمي ويترجم الإرادة المشتركة لإرساء السلم والاستقرار.

فالجزائر مثلا باشرت العمل لوضع استراتيجية واضحة المعالم لتقوية دور المرأة في القارة الإفريقية، كاشفة عن برنامج طويل المدى تتحقق أهدافه في آفاق 2036، يتمثل في إنشاء جمعية إفريقية للنساء مع بنك معلومات في الوساطة، لتقاسم المعارف والتنسيق بين الجامعات لتشجيع النساء والفتيات على الاستثمار في هذا المجال، وكشف البرنامج عن تكوين 100 امرأة في مجال الوساطة، كما ستخضع أزيد من 2000 امرأة إلى نفس التكوين في آفاق 2020[47].

ومن بين الأمور المثيرة أن المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، لا يستفيد من قيادة النساء ومشاركتهن في إحلال السلم والأمن، على الرغم من أن مشاركتهن تؤدي إلى تحسين الاستجابة للجهود الإنسانية وتعزيز الحماية واستدامتها، وتعزيز الانتعاش الاقتصادي، كما تساعد على التصدي للتطرف العنيف.

وبالتالي لا بد الاعتماد على الطاقات المحلية الخلاقة في بناء الأوطان، وحسب موريس دوفرجيه (Maurice Duverger) فإن التغيير الحقيقي لا بد أن يبنى على نجاح المجتمعات في هيكلة الخطاب السياسي بشكل مختلف، يقوم على هدم الاعتقاد الراسخ والمتجذر في النظر للمرأة نظرة دونية أو كقاصر[48].

وهناك بعض النساء استطعن أن يكون لهن دور حقيقي في صنع القرار وعمليات حفظ السلام، وتدرجن في المناصب العسكرية في بعض الدول، مثل **كريستين لوند** قائد القوات الدولية لحفظ السلام بجزيرة قبرص وهي أول امرأة تشغل هذا المنصب، بما يعكس طموحات لا سقف لها وهذا جوهر الذات البشرية التي تبقى طامحة دوما لأكثر فأكثر متحدية بذلك كل العوائق والطابوهات.

## الخاتمة:

حتى تكون المرأة العربية واعية ومدركة لأدوارها، عليها أن تكون متسلحة بالقدر الملائم من المعرفة والثقافة، الخبرات والمهارات السلوكية اللازمة لمواجهة التحديات التي تجابهها، ورغم كل شيء أصبح العالم اليوم مكانا أفضل للمرأة عما كان عليه من قبل كما أن نضال المرأة العربية لازال طويلا لافتكاك الاعتراف بالحقوق والحريات، إلى تحطيم أسوار الأعراف والتقاليد الهشة، التي لا زالت تنظر إليها نظرة قصور ودونية. وعليه قادت الدراسة إلى جملة من النتائج منها:

- يبدو طريق المرأة ليس معبدا يبدأ بتوعيتها بنفسها بوصفها إنسانا كامل الأهلية، مساو للرجل في الحقوق والواجبات، حيث نهضة المجتمع ونماؤه لا تتم إلا بالنهوض بنصفه المكبل.
- رغم أن الربيع العربي لم يستهدف قضايا المرأة بالتحديد، لكن استثمرها من جديد وقودا في حرب الأفكار بين المحافظين والتحررين لتسييس هذه القضية.
- تشكل مبادرات تمكين المرأة في العملية التنموية نقطة انطلاق قيمة، رغم هيمنة نظرة المجتمع التشكيكية في قدرتها على المشاركة الفعالة في الشأن العام.
- قد يكون خلق مفهوم جديد للمواطنة، يقضي على العزلة السياسية للنساء ويعمل على تجسير الهوة بين المحيطين، الخاص الذي يمثل حيزها الأسري والعام مع ولوجها معترك الاقتصاد والسياسة والأعمال.

## الهوامش:

(1) هي معاهدة دولية تم اعتمادها في 18 ديسمبر 1979 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، تم عرضها للتوقيع، التصديق والانضمام بالقرار 34/180 توصف بأنها وثيقة حقوق دولية للنساء، دخلت حيز التنفيذ في 3 سبتمبر 1980، كانت السويد أول دولة توقع على الاتفاقية في 2 جويلية 1980، وحتى الآن لم تنظم إليها الولايات المتحدة الأمريكية مع رفض الكونغرس المصادقة عليها.

(2) أهداف الألفية الإنمائية الثمانية هي: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من اسباب القوة، القضاء على الفقر المدقع والجوع، تحقيق التعليم الابتدائي الشامل، تخفيض وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمهات، محاربة الأمراض كالإيدز والملاريا، ضمان الاستدامة البيئية، تنمية شراكة عالمية من أجل التنمية.

(3) جاء البرنامج العالمي للتنمية المستدامة 2016-2030 ليخلف أهداف الألفية الإنمائية الثمانية، بسبعة عشر هدفا، 169 غاية وحوالي 230 مؤشرا تغطي أبعاد التنمية المستدامة الثلاث: النمو الاقتصادي، الاندماج الاجتماعي وحماية البيئة، إلى جانب مجالات جديدة تتعلق بالعدالة، السلام والحوكمة الرشيدة.

(4) أحمد إبراهيم خضر، حقيقة مفهوم تمكين المرأة، تاريخ التصفح (2017/11/10)، على الرابط التالي:
www.aluka.net/web/khedr/0/53818/

(5) موسوعة مقاتل من الصحراء، تمكين المرأة، تاريخ التصفح (2017/11/10)، على الرابط التالي:
www.moqatel.com/openshare/behoth/mnfsia15/tamkeenmar/sec01.doc_cvt.htm

(6) زياد الصمادي، حل النزاعات (طوكيو: جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، برنامج دراسات السلام، 2010)، ص 34.

(7) صندوق الأمم المتحدة للسكان (مكتب العراق)، تمكين المرأة: بيئة مساعدة وثقافة داعمة، بالتعاون مع وزارة التخطيط واللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، ص 16، تاريخ التصفح (2017/11/10)، على الرابط التالي:
www.muthar.com/2013/01

(8) ليلى الرفاعي، "تمكين المرأة". إشكالية مصطلح ووعورة تنفيذ، تاريخ التصفح (2017/11/11)، على الرابط التالي:
Midan.aljazeera.net/miscellaneous/2017/2/26

(9) هدى محمود حجازي، ظاهرة تأنيث الفقر في ظل العولمة: بين الانتشار والمكافحة الوهمية، تاريخ التصفح (2017/11/10)، على الرابط التالي: www.lahaonline.com/articles/view/48006.htm

(10) Claudia Derichs, "Tools increasing and strengthening women's political participation in the Arab spring", In: Women's empowerment in the Arab spring, edited by Colin Durkop , Suna Guzin Aydemir (Ankara: Konrad Adenauer stiftung , 2012) , p 07 .

(11) تعكس النسوية تعددية في التصورات والاتجاهات، إذ لا تعبر عن خط موحد للتنظير، تبلورت أواسط ثمانينات القرن الماضي في سياق تدفق بحوث سياسات التنمية والسلام، مع أن البعض يردها إلى سنوات الخمسينات والستينات، إذ استلهمت من كتابات رواد الفكر الليبرالي في القرون السابع عشر، الثامن عشر والتاسع عشر.

(12) بحري دلال، "النظرية النسوية في التنمية"، مجلة المفكر، العدد الحادي عشر، سبتمبر 2014، ص 10.

(13) فريد هاليداي، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، ترجمة: خالد الحروب (لبنان: دار الساقي وكامبردج بوك ريفيوز، 2002)، ص 131.

(14) برهان غليون، تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية، ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت، 19-21 كانون الأول/ديسمبر 2005، ص 23.

(15) فادية أحمد الفقير، "نساء ديمقراطيات بدون ديمقراطية النسوية والديمقراطية والمواطنة: حالة الأردن"، في: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، علي خليفة الكواري وآخرون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 189.

(16) المرجع نفسه، ص 179.

(17) إحصائيات مستقاة من نشرة الأخبار لقناة الجزيرة القطرية.

(18) فادية أحمد الفقير، مرجع سابق، ص 193.

(19) آنا رفينغا، سودهير شيتي، "تمكين المرأة هومن قبيل الاقتصاد الذكي"، التنمية والتمويل، مارس 2012، ص 41.

(20) فادية أحمد الفقير، مرجع سابق، ص 201.

(21) هذه الإحصائيات مستقاة من فعاليات ملتقى علمي وطني حضرته الباحثة حول: تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية: تحديات ورهانات، من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة علي لونيسي البليدة 2، بتاريخ 11/10 أفريل 2017.

(22) Anne-Marie D'Aoust , "les approches féministes en relations internationales", In: théories des relations internationales: contestations et résistances, Alex Macleod et Dan O'meara (Paris: Athiéna édition , 2007) , p 287.

(23) برهان غليون، مرجع سابق، ص 19.

(24) Khdija Arfaoui, "Jasmin revolution and the question of women's empowerment in Tunisia in the post-revolutionary era", In: Women's empowerment in the Arab , op.cit , p 16 .

(25) برهان غليون، مرجع سابق، ص 19.

(25) ابتسام الكتبي، "أوضاع المرأة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي"، نشرة الإصلاح العربي، العدد 07، 2004، مؤسسة كارنيجي للسلام .

(26) الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، الثورات العربية: أي ربيع للنساء (باريس: الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مارس 2012)، ص 41.

(27) أنظر دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (حسب آخر تعديل له نوفمبر 2008) (الجزائر: دار بلقيس، 2008)، ص 15.

(28) ففي المجلس الشعبي الوطني لا يقل العدد في كل قائمة حرة أو لحزب أو لعدة أحزاب عن النسب التالية، وإلا تلغى القائمة والترشيح معا:

- 20% إذا كان عدد المقاعد أربعة.
- 30% إذا كان عدد المقاعد خمسة أو أكثر.
- 35% إذا كان عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشر مقعدا.
- 40% إذا كان عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنان وثلاثون.

- 50% لمقاعد الجالية الوطنية بالخارج التي تكون ممثلة هي الأخرى في المجلس الشعبي الوطني.

(30) Khdija Arfaoui , op.cit , p 16 .

(31) Nathanial D Danjibo , "The aftermath of the Arab spring and its implication for peace and development in the Sahel and sub-Saharan Africa" , Strategic review for southern Africa , Vol 35 , N°2 , November 2013 , p 17 .

(32) ليلى الرفاعي، المرأة والعمل السياسي في بلاد الربيع العربي، تاريخ التصفح (2017/11/17)، على الرابط التالي:
Midan.aljazeera.net/miscellaneous/2017/1/31

(33) Julia Retta , "Consequences of the Arab spring for women's political participation" , In: Director Marwa Shalaby , A change of seasons for Arab women ? Journal of women and human rights in the middle east , p 0 7.

(34) كثير من النساء سطع نجمهن مع ثورات الربيع العربي في بلدانهن مثل: المدونة أسماء محفوظ ونوارة نجم من مصر، منتهى الأطرش وسهير الأتاسي عرابتا ثورة الكرامة السورية، أسماء حمدي وسهام بن سدرين من تونس، توكل كرمان من اليمن والتي منحت لاحقا نوبل للسلام، بنات وأرامل من قتلوا في أحداث سجن بوسليم 1996 في ليبيا، خرجن للشارع متحديات طغيان نظام القذافي وجبروته وغيرهن كثيرات وكثيرات.

(35) ليلى الرفاعي، المرأة والعمل السياسي في بلاد الربيع العربي، المرجع نفسه.

(36) علي سليمان بن سعيد الدرمكي، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان (1981-2012)، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير. سلطنة عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2012، ص 137.

(37) Julia Retta , op.cit, p 08.

(38) عادل لطيفي، هل من ربيع للمرأة العربية؟، تاريخ التصفح (2017/11/11)، على الرابط التالي:
http://www.google.com.dz/amp/www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/3/6

(39) ليلى الرفاعي، المرأة والعمل السياسي في بلاد الربيع العربي، مرجع سابق.

(40) الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 22.

(41) تحرير هيفاء أبوغزالة، المرأة العربية والديمقراطية (مصر: منظمة المرأة العربية، 2014)، ص 102.

(42) أنيسة أكحل العيون، الأمن: رهانات وتحديات العالم المعاصر (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2010)، ص 64.

(43) شونا أولني، المرأة والعمل وأهداف التنمية المستدامة: مستقبل العمل رهن بمستقبل المرأة في العمل، تاريخ التصفح (2017/11/17)، على الرابط التالي: www.ilo.org/beirut/media-centre/fs/WCMS-436341/lang-ar/index.htm
www.ilo.org/beirut/media-centre/fs/WCMS-436341/lang-ar/index.htm

(44) فادية أحمد الفقير، مرجع سابق، ص 212.

(45) على امتداد قرن وأقل من عقدين من الزمن مر على منح نوبل للسلام، استهدفت 98 شخصية و20 منظمة منهم 15 امرأة، كان آخرهن اليمنية توكل كرمان والليبيريتين ليما روبرتا غبوبي وإلين جونسون سيرليف، قدمن المثال على أن النساء تستطعن حتى في ظل الثقافة المحافظة والمغلقة أن تخرج للشارع وتقود حراكا اجتماعيا وسياسيا، أنظر:

- Viola Raheb, Ulrikc Bechmann, "Woman's political protests in the Arab spring", In: Women's empowerment in the Arab , op.cit , p 31.

(46) أنظر موقع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الرابط التالي، تاريخ التصفح (2017/03/01):
http://www.un.org/ar/peacekeeping/issues/women/wps.shtml

(47) علجية عيش، ملتقى دولي حول إسكات صوت الأسلحة في أفاق 2020 ودور المرأة الإفريقية في حل النزاعات، جريدة الأمم، تاريخ التصفح (2017/03/01)، على الرابط التالي: Nations-news.com/ar/2016/12/13

(48) Julia Retta , op.cit , p 04 .